



منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين

”الدعم البرلماني الدولي لقضية فلسطين“

الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

18 أيار/مايو 2021

موجز أعده الرئيس

عُقد منتدى الأمم المتحدة الافتراضي حول موضوع ”الدعم البرلماني الدولي لقضية فلسطين“ في 18 أيار/مايو 2021، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وترأس هذا المنتدى سعادة السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، وأداره السيد بيدرو روكي، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والعضو في برلمان البرتغال.

وتألف المنتدى من جلسة افتتاحية - تضمنت ملاحظات أدلى بها سعادة السفير شيخ نيانغ، ومعاللي الوزير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة - وفريقي نقاش. وتألف الفريق الأول، المعني بموضوع ”البرلمانات، وقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، والمستوطنات الإسرائيلية: دعوات إلى المساءلة“، من السيد فرانسيسكو شاهوان، العضو في مجلس شيوخ شيلي؛ والسيدة جولي إليوت، العضوة في برلمان المملكة المتحدة؛ والسيد أوبير جوليان لافيرير، العضو في الجمعية الوطنية الفرنسية. وضم الفريق الثاني المعني بموضوع ”البرلمانيون ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل“ السيد ألكسندر بولريس، العضو في برلمان كندا، والسيد سولومون ليتشيسا تسيولوي، نائب رئيس الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا. وقد بُث المنتدى، الذي كان باب المشاركة فيه مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء عبر منصة إنترنتي التي أتاحت الترجمة الشفوية عن بُعد إلى خمس لغات رسمية للأمم المتحدة، بثاً مباشراً على تلفزيون وفيديو الأمم المتحدة وقنوات الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي، وشاهد البث أكثر من 20 000 مشاهد في ذلك اليوم.

وفي الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها رئيس المنتدى، رحب بالمشاركين والمشاركات وكرر التأكيد على أن ولاية اللجنة هي تشجيع التسوية العادلة والسلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ودعم أعمال حل الدولتين وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما يشمل تقرير المصير والسيادة وحقوق العودة. وعرض أمثلة على العمل الناجح الذي اضطلع به البرلمانيون في سبيل الدعوة إلى ذلك، من بينها الرسائل التي وجهها مؤخرا أعضاء برلمانيون أوروبيون يدعون فيها حكوماتهم إلى فرض عقوبات على إسرائيل بسبب سياسة الضم التي تنتهجها وإلى الضغط على إسرائيل لوقف إخلاء الأسر الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية. وأشار الرئيس أيضا إلى القرار الذي اعتمده مؤخرا مجلس شيوخ شيلي، والذي يدعو الرئيس إلى إقرار قانون يحظر استيراد سلع المستوطنات إلى البلد، وكذلك إلى الدعم

الذي يقدمه برلمانيو جنوب أفريقيا لحركات التضامن مع فلسطين وجماعات المجتمع المدني في الدعوة التي تمارسها لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ضمن هيئات أخرى. وكرر التزام اللجنة بمواصلة العمل مع مجموعة متنوعة من الشركاء، لا سيما البرلمانيون، بسبب العمل التشريعي والدبلوماسي الهام الذي يسهمون به في قضية فلسطين. وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء التدهور الشديد للوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة والأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وكررت دعوة اللجنة إلى وقف التصعيد.

السيدة روزماري ديكارلو: أعربت عن قلقها إزاء الاشتباكات وأعمال العنف في القدس الشرقية المحتلة وكذلك عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، التي تلتها الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة - والتي نتج عنها كلها أن الوضع المتقلب أصلاً تدهور بشدة. وتمثل هذه التصعيدات تذكرة مأساوية بالحاجة الملحة إلى اتباع مسار سياسي عملي يقود إلى إنهاء هذا النزاع تماما وللأبد. ونبهت إلى أن الأعمال العدائية الجارية تجري أيضا على خلفية تصاعد التوترات والعنف في القدس الشرقية المحتلة، حيث يتعرض مئات الفلسطينيين المقيمين في حيي الشيخ جراح وسلوان لخطر الإخلاء من منازلهم. وقالت إن الأمم المتحدة شاركت بنشاط في جهود الوساطة مع جميع الأطراف بهدف إنهاء العنف فوراً. ورددت الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الطرفين بأن يتيحا الفرصة لتكثيف جهود الوساطة، التي ستكون لها أهمية حاسمة في إيصال المساعدة الإنسانية إلى المتضررين في غزة، ودعت المجتمع الدولي أيضا إلى أن يبذل قصارى جهده لوقف تصعيد الوضع فوراً وحث الطرفين على إنهاء الأعمال العدائية ورسم مسار يقود إلى المفاوضات.

وأعربت السيدة ديكارلو عن أملها في أن يخلق المنتدى فهما مشتركا للحاجة الملحة إلى التصرف بحزم تجاه قضية فلسطين. وأكدت أن البرلمانيين يستطيعون أن يؤديوا دورا حاسما في تعزيز التوافق العالمي على حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، على أساس خطوط عام 1967، مع اعتبار القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

الوزير رياض منصور: سلط الضوء على الظروف المأساوية التي يعقد فيها المنتدى، إذ يواجه الشعب الفلسطيني عدوانا إسرائيليا على جانبي خطوط عام 1967، ولا سيما في القدس الشرقية وقطاع غزة. وقال إن العنف أسفر حتى الآن عن قتل 213 شخصا في قطاع غزة، من بينهم 61 طفلا و 36 امرأة و 16 مسنا، وإصابة ما يقرب من 15 000 شخص، وإلحاق أضرار بأكثر من 7 000 مبنى أو تدميرها تماما. وانتقد بشدة مجلس الأمن لأنه اجتمع عدة مرات وشهد ما يشبه التوافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وقف إطلاق النار، غير أنه لم يتحدث بصوت واحد ويصدر وثيقة رسمية واحدة بشأن هذا الموضوع. ودعا المجتمع الدولي، خاصة البرلمانيين، إلى المساعدة في الوقف الفوري للعدوان بممارسة الضغط على حكوماتهم. ودعا الأمين العام إلى تقديم المساعدة الطارئة للفلسطينيين المشردين، وسلط الضوء على دور الحماية المنوط بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وأعرب عن انزعاجه من عدد القتلى، وأشار إلى عمليات الإخلاء المعلقة في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس، ودعا المحكمة الجنائية الدولية إلى بدء التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية. ونهت إلى أن الذين يركزون اهتمامهم على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" يجب أن يتذكروا أن الفلسطينيين يعيشون في ظل نظام "فصل عنصري وتمييز". وأي إجراء لا يصل إلى مستوى إنهاء الاحتلال لن يكون سوى تمهيد لدورة العنف المقبلة. ولا يمكن الاستمرار في معاملة إسرائيل على أنها "فوق القانون" فلا بد أن

تخضع للمساءلة عن جرائمها بوصفها قوة احتلال. وتظل المسؤولية تقع على المجتمع الدولي، وعلى فرادى الدول الأعضاء، لإنهاء الاحتلال ودعم إقامة دولة فلسطينية، بما يتجاوز الأقوال والبيانات.

السيد بيدرو روكي: قال إن هذا المنتدى يعقد في وقت حرج وأن الوضع الراهن للقضية الفلسطينية غير مقبول كما يتضح مجدداً من التصاعد الأخير في العنف والمواجهة العسكرية في الشرق الأوسط. وحذر أيضاً من أن الوضع، في غياب حل دائم، سيظل يفضي إلى العنف والغضب ومعاناة المدنيين وانتهاك حق الناس في أن تعيش في سلام وأمن وكرامة. وأثنى على مبادرة اللجنة باللجوء إلى البرلمانين لتعبئة الزخم السياسي من أجل احترام القانون الدولي وتأكيد الحاجة الملحة إلى استئناف الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين، بالنظر إلى أن الدبلوماسية البرلمانية لا تزال أداة مرنة وقوية تسمح بإجراء حوار بناء.

السيدة جولي إيوت: أكدت أن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل يمثل حرباً بين طرفين غير متكافئين، يُقتل فيها المدنيون على جانبي خط الانقسام، ولكن معظم هؤلاء القتلى يكون على الجانب الفلسطيني، الذي يعاني بالفعل بشكل غير متناسب في ظل جائحة كوفيد-19. وتحدثت عن القضايا الأخيرة المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة التي استمرت في الظهور في برلمان المملكة المتحدة خلال العام الماضي، ومنها أهمية إنهاء "الضم الزاحف من الباب الخلفي" بدلاً من الدعوة إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى الوضع الراهن. وأكدت أن الضم يؤدي إلى استحالة تحقيق حل الدولتين - "الحل الذي نريده جميعاً". ولئن كان وقف إطلاق النار سيظل موضع ترحيب، فإنها تدعو الدول الأعضاء إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الوضع الراهن في المنطقة. وكمثال على ذلك، دعت المملكة المتحدة إلى دعم الدعوة إلى قيام المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق والملاحقة القضائية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حرية التجمع والعبادة في المسجد الأقصى في القدس.

وشددت على أن إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للصواريخ على المناطق المدنية يجب أن يتوقف لأنه يشكل جريمة حرب، وأن إسرائيل عليها ألا تتخذ في قطاع غزة إلا الإجراءات التي تكون ممتثلة تماماً للقانون الدولي. وعزفت بما تمارسه المجموعة الشاملة لجميع الأحزاب بالمملكة المتحدة من ضغوط على الحكومة لإنهاء جميع مبيعات الأسلحة التي يمكن استخدامها لقمع الشعب الفلسطيني في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وأهابت بجميع الأطراف إلى أن تيسر تقديم المساعدة الإنسانية لسكان غزة بالنظر إلى أن احتياجاتهم الإنسانية تحتاج إلى أن تلبى، وأهابت بالمجتمع الدولي إلى أن يضغط على الحكومات لاغتنام هذه اللحظة للتوصل إلى سلام حقيقي في المنطقة وتحقيق حل الدولتين باعتباره النهاية العملية الوحيدة للنزاع. ودعت إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة، ودعم الأونروا في عملها الاستثنائي الذي تضطلع به في ظروف صعبة، وإجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

السيد فرانسيسكو شاهوان: سلط الضوء على الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وذكر بقرارات الأمم المتحدة الرئيسية التي تصف المستوطنات الإسرائيلية بأنها غير قانونية، وقال إن إسرائيل انتهكتها وإنها تواصل إنفاذ "قانون الغاب" بنقلها المدنيين الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة أو نقلها الفلسطينيين قسراً إلى خارجها. وسلط الضوء على الآثار الاقتصادية للاحتلال الذي حرم الفلسطينيين من الاستفادة من المناطق الغنية بالموارد، مثل غور الأردن والبحر الميت. فالיום، يستهلك 10 000 مستوطن إسرائيلي في غور الأردن ثلث المياه التي يستعملها 2,3 مليون فلسطيني في الضفة الغربية. ويوضع السجناء السياسيون رهن الاحتجاز الإداري دون توجيه

اتهامات إليهم أو أي ضمان للمحاكمة وفق الأصول القانونية، بينما يُحاكم العديد من المدنيين الآخرين، بمن فيهم الأطفال المحتجزون، أمام محاكم عسكرية إسرائيلية فيما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية والعهود الرئيسية. واعتبر الجدار الفاصل، الذي شيدته إسرائيل في عام 2002 والذي رأت محكمة العدل الدولية أنه غير قانوني في فتوى أصدرتها في عام 2004، بمثابة "نظام فصل عنصري" بالنظر إلى أن الجدار يفصل بين الأسر والمدن الفلسطينية، ويمر عبر القرى، وينتهك حرية التنقل.

واقترح السيد شاهوان توصيات على الدول الأعضاء التي ترغب في أن تقف موقفا متضامنا مع فلسطين، مثل إنشاء لجنة تحقيق تحقق في القمع المنهجي القائم على هيمنة مجموعة عرقية على أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة وجرائم الفصل العنصري والاضطهاد الخطيرة، وإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة تتابع تحقيقات اللجنة وتحدد التدابير اللازمة لملاحقة الجناة قضائيا. ودعا الدول الأعضاء أيضا إلى تنقيح المعاهدات التجارية مع إسرائيل كي تحظر تماما ونهائيا استيراد المنتجات المصنوعة في المستوطنات الإسرائيلية ومنح أي مزايا ضريبية للشركات والأعمال التجارية المشاركة في أعمال في المستوطنات، وإلى اتخاذ تدابير ملموسة لمناهضة التمييز ضد المواطنين الذين لا يشكلون أي تهديد أمني، بمن فيهم ذوو الأصول الفلسطينية، عندما يزورون الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيد أوبير جوليان - لافيربير: أفاد بأن أغلبية كبيرة في البرلمان الفرنسي تؤيد حل الدولتين مع اعتبار القدس عاصمة لكلتا الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين - وهو موقف لم تتبناه الحكومة بعد. وبصفته رئيسا لمجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية الفلسطينية، أفاد بمبادرات عديدة، مثل تعبئة 115 برلمانيا لدعوة الحكومة الفرنسية إلى معارضة ضم غور الأردن، بعد الإعلان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية في هذا الاتجاه في أيار/مايو 2020. كما أنه تولى تنسيق مبادرة تعارض اتفاقات أبراهام، لأنها لا تتضمن أي عناصر تيسر إقامة دولة فلسطينية. وذكر أنه في حين تؤيد فرنسا رسميا حل الدولتين، فهي "متساهلة" بشأن الجزاءات ومقاطعة منتجات المستوطنات. ودُكر بقرار محكمة العدل الأوروبية الذي ينص على أنه يجوز قانونا وسم منتجات المستوطنات، وأعرب عن أسفه لعدم الاتساق في تطبيق هذا القرار، الذي يستحق ضغطا سياسيا أكثر اطرادا. وفي الختام، دعا البرلمانيين إلى مواصلة التعبئة على الصعيدين الوطني والإقليمي لإرساء أسس وأفاق مشتركة بشأن المسائل المتصلة بقضية فلسطين، باعتبار أن القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء في هيئات مثل الاتحاد البرلماني الدولي ستثبت فائدتها للفلسطينيين.

السيد سولومون ليتشيسا تسينولي: قال إن العنف الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة يُذكر سكان جنوب أفريقيا بما فعله بهم الفصل العنصري. ودعا الإسرائيليين إلى أن ينضموا بمزيد من الأعداد إلى العالم في انزعاجه وأن يعترضوا على ما يُفرض على الشعب الفلسطيني من "ممارسات العنف والهيمنة التي لا يمكن أن تستمر بجميع أنواعها". وأعرب عن أسفه لأن هذا الوضع ما زال موروثا من موروثات النهج الاستقرازي الذي اتبعت الإدارة السابقة في الولايات المتحدة. ودُكر بالتزام الرئيس السابق نيلسون مانديلا وحميده بالقضية الفلسطينية، وكرر الموقف الذي مؤداه أن "حريتنا في جنوب أفريقيا تعتمد على حرية الفلسطينيين". وبما أن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة غير مقبولة، فهو يؤيد تماما الجهود التي تبذلها حكومته في جميع الهيئات المتعددة الأطراف في سبيل إحلال السلام في الشرق الأوسط. وأعرب مجددا، باسم برلمانه، على تضامن البرلمان مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير ودعمه الكامل لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. فلا يمكن السماح للوضع على الأرض بأن

يستمر كما هو لأنه يشكل عائقا أمام الأمن والسلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا.

وأكد السيد ليتشيسا تسينولي موقف جنوب أفريقيا بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي سيصب في مصلحة إسرائيل وفلسطين كليهما، ودعا الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة لبلوغ هذه الغاية. وينبغي حل المسائل المعلقة المتصلة بالوضع النهائي من خلال المفاوضات بينهما بدعم من المجتمع الدولي وجنوب أفريقيا من خلال المنابر الدولية ومن خلال الالتزام باستئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة للقضية الفلسطينية. وشدد على أن أي خطة سلام ينبغي ألا تسمح بأن تصبح الدولة الفلسطينية كيانا مقفرا إلى وحدة الأرض ومقومات البقاء الاقتصادي. وسيسهم تضامن البرلمانات العالمية والمجتمع المدني إسهاما كبيرا في توسيع آفاق السلام.

السيد ألكسندر بولريس: قال إن العمل الأساسي الذي يجري في البرلمان الكندي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تضطلع به مجموعة أصدقاء فلسطين - كندا، التي ظل عضوا فيها لسنوات عديدة. وقال إنه رافق في عام 2018 وفدا من البرلمانيين إلى الضفة الغربية للقاء كبار المسؤولين المنتخبين الفلسطينيين ومنظمات العمل الإنساني والمنظمات غير الحكومية. ورأى الوفد أثر الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والتمييز الذي يتعرض له يوميا آلاف الأشخاص، بما يشمل رؤية بساتين الزيتون والقرى الفلسطينية وهي في طريقها للاختفاء بسبب التوسع في إقامة المستوطنات غير القانونية. وزار الوفد أيضا مخيمات اللاجئين التي تعتبر بلدات من الناحية العملية منذ أن أنشئت في عام 1948، وقام بزيارة "مقلقة" إلى الخليل، التي يحمي فيها الجنود الإسرائيليون المستوطنات. وأرسل البرلمانيون بعد الزيارة تقريرا عنها إلى رئيس الوزراء من خلال وزير الخارجية.

ولئن كان موقف كندا الرسمي من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على المبادئ، فإن رفض الحكومة الدفاع عنه لا يزال يمثل مشكلة، إذ إن الحكومة لا ترغب في أن تمارس على إسرائيل أي ضغط يتجاوز بضع كلمات في البيانات الصحفية. وفي هذا السياق، عرض بإيجاز المطالبة التي قدمها حزبه مؤخرا إلى مجلس العموم بإنهاء الدعم الكندي لإسرائيل ما دامت مستمرة في انتهاك القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين.

وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة، أكد ممثل كوبا أن المنتدى يعقد في وقت يتصاعد فيه العنف بشكل يشوبه الغموض وتستخدم فيه إسرائيل القوة بشكل غير متناسب في الضفة الغربية والقدس الشرقية ضد سكانهما. وأفاد بأن البرلمان الكوبي أصدر، من خلال لجنة الشؤون الخارجية التابعة له، إعلانا يعرب فيه بأشد العبارات عن إدانته لعمليات القصف التي استهدفت الشعب الفلسطيني في غزة، وأسفرت عن قتل مئات المدنيين، بمن فيهم أطفال، وإصابة عدد أكبر بكثير، وإلحاق أضرار مادية جسيمة، ويطالب فيه بالوقف الفوري للعدوان الذي يشنه الجيش الإسرائيلي ولسياسات البلد التوسعية والاستعمارية. وندد البرلمان أيضا بدعم حكومة الولايات المتحدة المستمر للجرائم التي ترتكب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ودعا البرلمانيين في جميع انحاء العالم إلى التصرف بحزم وإجبار إسرائيل على إنهاء هذه الجرائم واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودعا ممثل **إندونيسيا** للجنة إلى أن تحث على الوقف الفوري للعنف واحترام القانون الدولي وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة وحفز استئناف المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين بما يتماشى مع المعايير المتفق عليها. ودعا البرلمانيين إلى أن

يعملوا مع حكوماتهم يدا بيد بشأن قضية فلسطين وأن يستمروا في إنكفاء الوعي وممارسة الضغط اللازم على الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية عادلة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب السيد بولريس عن شعوره بالخجل وهو يرى حكومته شديدة الحذر فيما يتعلق بإدانة الانتهاكات الإسرائيلية، بالنظر إلى أن كندا أدت فيما مضى دورا قياديا عندما تعلق الأمر بالوضع في جنوب أفريقيا. وينبغي للمأساة التي تتكشف الآن في غزة أمام أعين الجميع أن تحض المجتمع الدولي على المطالبة بالمساءلة. وقال السيد جوليان - لافيرير إن تاريخ إنشاء إسرائيل وحق دولة إسرائيل في الوجود يجعلان من الصعب فرض جزاءات عليها، رغم انتهاكها للقوانين الدولية. وقالت السيدة إليوت إن الوضع في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة ليس متطابقا مع ما حدث في جنوب أفريقيا، غير أن الأرض الفلسطينية المحتلة فيها أوجه عدم مساواة متفشية بشدة بين أطفال مولودين على بعد نصف ميل من بعضهم البعض، تبعا لما إذا كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، ويتعين على الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تتصرف بنفس الطريقة التي تصرف بها من أجل جنوب أفريقيا.

واختتم السفير شيخ نيانغ المنتدى.

* * *

*** ملاحظة: يراد بهذا الموجز تقديم لمحة عامة عن المداولات التي جرت في المنتدى الافتراضي. ويمكن الاطلاع على شريط فيديو عن المنتدى على الصفحة الشبكية للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، www.un.unispal.org وكذلك على صفحتها الرسمية على فيسبوك وحسابها على يوتيوب.

*** ملاحظة: الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا الموجز تمثل المتكلمين ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.